

كلمة

وفد دولة الكويت الدائم لدى الأمم المتحدة

يلقيها

السكرتير ثان / حسن شاكر أبو الحسن

أمام

الجمعية العامة

الدورة الحادية والسبعون للأمم المتحدة

البند (122): مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد

أعضائه والمسائل ذات الصلة

مقر الأمم المتحدة - نيويورك

الاثنين، 7 نوفمبر 2016

السيد الرئيس ،

يطيب لوفد بلادي في البداية أن يتقدم لكم بالشكر على ما ورد في رسالتكم الكريمة الموجهة إلى الدول الأعضاء بتاريخ 26 أكتوبر 2016 ، والتي أظهرت حرصكم على الدفع بعملية المفاوضات الحكومية الدولية حول مسألة إصلاح مجلس الأمن. وفي هذا الصدد نرحب بتسمية كل من سعادة السفير "أيون جينغا" مندوب رومانيا الدائم وسعادة السفير "محمد خالد الخياري" مندوب تونس الدائم كرئيسين لهذه المفاوضات ، ونؤكد على دعمنا الكامل لعملكم في قيادة المفاوضات الحكومية الدولية خلال المرحلة المقبلة ، التي لا تقل اهمية عن سابقتها.

السيد الرئيس،

لقد أمضينا حتى الآن ثلاثة وعشرون عاماً في المناقشات الرامية حول مسألة إصلاح مجلس الأمن ، وتم خلال هذه الفترة طرح العديد من المبادرات الدولية والاقليمية التي تناولت كافة عناصر الإصلاح الخمسة وفقاً لمقرر الجمعية العامة 557/62 ، وهدفت لخلق زخم إيجابي يواكب ما هو موجود على طاولة المفاوضات الحكومية الدولية ، إلا أن القضية لا تزال متعثرة، وبحاجة إلى توفر الإرادة السياسية اللازمة ، لا سيما من الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الأمن ، لتقريب وجهات النظر وللوصول إلى الهدف المنشود، فالتحديات المتسارعة في الساحة السياسية الدولية تدفعنا لبذل مزيد من الجهد لتحسين مسار المفاوضات، والتأكيد على العمل الجماعي، لذلك فإن أية مقترحات تتعلق بتوسيع وإصلاح

مجلس الأمن يجب أن تحظى باتفاق عام أو على الأقل أكبر قدر من التوافق حوله. ونود الإشارة إلى أن دولة الكويت تبنت مؤخراً مدونة السلوك المقترحة من مجموعة ACT ، بشأن تحسين أساليب عمل مجلس الأمن بما في ذلك المطالبة بالحد من استخدام حق الفيتو في الجرائم ضد الإنسانية. وفي هذا الصدد نرحب بالمبادرة الفرنسية - المكسيكية بشأن الحد من استخدام الفيتو في حالات الجرائم ضد الإنسانية، من خلال امتناع الدول الخمس دائمة العضوية عن ذلك بشكل طوعي.

السيد الرئيس،

طوال الأعوام الماضية فإن موقف دولة الكويت من عملية إصلاح مجلس الأمن لا يزال ثابتاً ويرتكز على الثوابت الرئيسية التالية:

أولاً : إن مسألة إصلاح مجلس الأمن يجب أن تكون وفق تصور عام يهدف إلى الاستمرار في عملية إصلاح وتطوير كافة أجهزة الأمم المتحدة ، والتطلع لإضفاء مزيد من التكامل والتوازن في عمل المنظمة ، وضرورة التركيز على تطوير علاقة مجلس الأمن بأجهزة الأمم المتحدة الأخرى ولا يتم التعدي على اختصاصاتها كالجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأن يقتصر دور مجلس الأمن في أداء المهام الموكلة إليه بموجب ميثاق الأمم المتحدة وهي صيانة السلم والأمن الدوليين .

ثانياً : إن أية أفكار يتم تداولها لإصلاح مجلس الأمن ، يجب أن تكون نابعة من حرصنا جميعاً على تمكين المجلس بأن يصبح أكثر تمثيلاً للدول الأعضاء في المنظمة ، ويعكس الواقع الدولي الذي تغير كثيراً منذ إنشاء الأمم المتحدة في عام 1945.

ثالثاً : من الأهمية بمكان مواصلة العمل على تحسين طرق وأساليب عمل مجلس الأمن وإضفاء المزيد من الشفافية والوضوح على أعماله، وأن يتم اعتماد لائحة إجراءات عمل دائمة ورسمية لتحسين وتنظيم طريقة العمل في مجلس الأمن.

رابعاً : إن مسألة حق النقض يجب أن توضع وفق حدود وضوابط تقنن استخدام هذا الحق، مثل أن يتم استخدام "الفيتو" فقط في المسائل التي تندرج تحت الفصل السابع من الميثاق.

خامساً : إن أي زيادة قد تطرأ على مقاعد مجلس الأمن، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار إتاحة فرصة أكبر للدول الصغيرة في الوصول إلي عضوية المجلس والمساهمة في أعماله، كذلك يجب عدم إغفال حق الدول العربية والإسلامية في التمثيل الذي يتناسب مع عددها وأهميتها ومساهماتها في الدفاع عن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا الشأن نؤكد على تأييدنا الكامل للموقف العربي المطالب بتمثيل عربي دائم بكامل الصلاحيات في فئة المقاعد الدائمة في حال أي توسيع مستقبلي للمجلس، والمطالبة كذلك بتمثيل عربي متناسب في فئة المقاعد غير الدائمة.

السيد الرئيس،،

نؤكد على أن المفاوضات الحكومية هي المحفل الوحيد للتوصل إلى اتفاق حول توسيع وإصلاح مجلس الأمن وفقاً لمقرر الجمعية العامة 557/62 الذي وضع أسس المفاوضات وملكية الدول الأعضاء لها.

وفي الختام ، تؤكد دولة الكويت على أن إحراز أي تقدم في عملية الإصلاح، يتطلب التآني والمرونة، وأن فرض أي خطوات لا تحظى بتوافق الدول الأعضاء، سيؤدي إلى الإضرار بتماسك العضوية العامة، والانتقاص من مصداقية المفاوضات الحكومية.

وشكراً السيد الرئيس،،،